E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.6/1995/12
21 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة مركز المرأة
الدورة التاسعة والثلاثون
نيويورك، ١٥ آذار/مارس - ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥
البند ٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

المواضيع ذات الأولوية

السلم: دور المرأة في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي

مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي عملية صنع القرار

تقرير الأمين العام

* E/CN.6/1995/1.

موجز

في عام ١٩٩٠، قررت لجنة مركز المرأة إدراج موضوع "دور المرأة في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي" في جدول أعمال دورتها التاسعة والثلاثين في عام ١٩٩٥ بوصفه الموضوع ذا الأولوية في إطار عنوان "السلم". ويركز هذا التقرير، وهو التقرير الخامس المقدم في سياق نظر اللجنة في مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي عملية صنع القرار، على مشاركة المرأة في مجالي السلم والأمن على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك في العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالي السلم والأمن. ويقدم تحليلا للبيانات الجديدة المتعلقة بمشاركة المرأة في البرلمانات والحكومات على النطاق العالمي، مع تركيز خاص على مجالي السلم والأمن، ومشاركتها في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات السلم والأمن. كما ينطلق من فرضية مؤداها بأن مشاركة المرأة جلبت عناصر وقيما وآفاقا جديدة لهذه العمليات. ويطرح التقرير أيضا مقولة مفادها إنه إذا شاركت المرأة على قدم المساواة في الحياة السياسية، بما في ذلك عملية صنع القرار، على الصعيدين الوطني والدولي، فلسوف يترتب على هذه المشاركة اختلافا نوعيا، من حيث المحتوى والأسلوب، لصالح المجتمع ولتحقيق هدف السلم.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١-٣	٤
أولا -	مشاركة المرأة في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي: تحليل	٤-٣٢	٤
	ألف - دور المرأة في عملية صنع القرار على الصعيد الوطني	٧-١١	٥
	باء - المرأة في الأمم المتحدة	١٢-١٦	٧
	جيم - المرأة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف	١٧-١٩	٩
	دال - المرأة في القوات المسلحة والشرطة الوطنية	٢٠-٢٤	١٠
	هاء - المرأة في مجال حفظ السلم	٢٥-٣٢	١١
ثانيا -	مساهمات المرأة في مجالي السلم والأمن والمعوقات التي تصادفها والحوافز المقدمة لها	٣٣-٤١	١٦
ثالثا -	التوصيات بزيادة مشاركة المرأة في مجالات السلم والأمن	٤٢-٤٥	١٩

مقدمة

١ - في عام ١٩٩٠، قررت لجنة مركز المرأة أن تدرج موضوع "دور المرأة في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي" في جدول أعمال دورتها التاسعة والثلاثين في عام ١٩٩٥ بوصفه الموضوع ذا الأولوية في إطار عنوان "السلم".

٢ - ويركز هذا التقرير، وهو التقرير الخامس في سلسلة التقارير المقدمة الى اللجنة بشأن مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي عملية صنع القرار، على مشاركة المرأة في مجالي السلم والأمن على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك في العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالي السلم والأمن.

٣ - وللمساعدة في إعداد التقرير، دعت شعبة النهوض بالمرأة، إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، الى عقد اجتماع لفريق من الخبراء بشأن نوع الجنس والخطة من أجل السلام في نيويورك في الفترة من ٥ الى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وركز الاجتماع على مشاركة المرأة في تنفيذ الخطة من أجل السلام ووضع توصيات تستهدف زيادة مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة في مجالي السلم والأمن وتضمين وجهات نظر المرأة في جميع الأنشطة المتصلة بالسلم. ويتضمن هذا التقرير التوصيات ذات الأهمية الخاصة لذلك الاجتماع.

أولا - مشاركة المرأة في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي: تحليل

٤ - يعتبر انخفاض مستوى مشاركة المرأة في السياسة وفي عملية صنع القرار من أهم وأشيع الثغرات التي تفصل ما بين المساواة بحكم القانون والمساواة بحكم الواقع. وبالرغم من قدم العهد بوجود معايير دولية وحقوق انتخابية على الصعيد الوطني، تتيح للمرأة التصويت وتقلد المناصب على قدم المساواة مع الرجل، فإن نسبة النساء في هيئات صنع القرار ما زالت منخفضة.

٥ - وغياب مشاركة المرأة بصورة متكافئة في عملية صنع القرار السياسي يحرم المرأة من التمتع بحقوق ومسؤوليات مهمة بوصفها مواطنا من المواطنين. فاهتمامات المرأة ووجهات نظرها لا يمكن تمثيلها وحمايتها على صعد تقرير السياسات. ولا يمكن للمرأة أن تؤثر في القرارات الرئيسية، سواء فيما يتعلق بالميزانيات الوطنية، أو الإصلاحات الرئيسية، أو النماذج الاجتماعية ـ الاقتصادية المختارة، وجميعها تترتب عليه نتائج بالنسبة للمجتمع ككل وبالنسبة للأجيال المقبلة. وتحرم عملية صنع القرار من مهارات المرأة ووجهات نظرها المميزة.

٦ - وتدل الشواهد القائمة على أن مشاركة المرأة بصفة عامة وفي عملية صنع القرار بصفة خاصة في مجالات السلم والأمن وحل المنازعات والمفاوضات المتعلقة بالسلم الدولي أقل منها في أي مجال آخر. برغم أن هذه المجالات تعتبر بالغة الأهمية بالنسبة للخيارات الأساسية التي تتخذها البشرية فيما يتعلق بالحرب

أو السلم؛ والسياسة العامة والإنفاق على الأغراض العسكرية أو المدنية؛ وانتشار الأسلحة من خلال تجارة الأسلحة؛ أو نزع السلاح وإعادة تحويل الموارد العسكرية للأغراض السلمية.

ألف - دور المرأة في عملية صنع القرار على الصعيد الوطني

٧ - لم يشهد التاريخ سوى ٢٣ رئيسة دولة أو حكومة، منتخبات انتخابا ديمقراطيا (الجدول ١). وجميعهن تقلدن مناصبهن بعد الحرب العالمية الثانية، ومعظمهن في السنوات العشر الماضية.

٨ - ووفقا لأحدث البيانات التي جمعها الاتحاد البرلماني الدولي كان متوسط نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ١٠,٥١ في المائة وكانت نسبة ١٠,٨ في المائة في مجلس وحيد أو مجلس أدنى، و ٨,٦ في المائة في مجالس أخرى. ولم تشكل المرأة في ٢١ من بين ١٧٨ برلمانا وطنيا سوى نسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٩,٤ في المائة من العضوية. ولم ترتفع نسبتها فوق ٣٩ في المائة إلا في النرويج وفنلندا. ولا تتوفر أية معلومات عن توزيع المرأة داخل اللجان والهيئات البرلمانية، ولكن هناك شواهد تدل على أن معظم النساء يتركزن، كما هو الحال في الحكومات، في اللجان التي تعالج القضايا الاجتماعية أو التعليم أو العمل أو الصحة، في حين توجد نسبة أقل من النساء في اللجان المعنية بالشؤون الخارجية والنواحي العسكرية والداخلية.

٩ - وعملية صنع القرار الحكومي تجري في نهاية المطاف على الصعيد الوزاري، حيث يتخذ القرارات رسميا أعضاء مجلس الوزراء، ثم على المستويات دون الوزارية، حيث تعد معظم القرارات وحيث يوجد صانعو القرارات الرئيسيون. ويرد في الجدول ١ نسبة النساء في هذه المناصب في عامي ١٩٧٨ و ١٩٩٤. وفي عام ١٩٩٤، كان هناك ٦٢ بلدا لا توجد بها وزيرات على مستوى مجلس الوزراء.

١٠ - وفي الوزارات السياسية، مثل وزارات الخارجية والداخلية والدفاع، شكلت المرأة نسبة أقل من ذلك، كما يظهر في الجدول ٢.

الجدول ١ - النسبة المئوية للنساء في مواقع صنع القرارات الحكومية، جميع القطاعات، حسب المستوى والمنطقة، ١٩٧٨ و ١٩٩٤

المنطقة	١٩٧٨			١٩٩٤		
	المستوى الوزاري	المستوى دون الوزاري	المجموع	المستوى الوزاري	المستوى دون الوزاري	المجموع
أفريقيا	٢,٩	٥,٠	٤,٠	٥,٤	٦,٨	٦,٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣,١	٨,٢	٧,٣	٧,٥	١١,٤	١٠,٤
أوروبا الغربية ودول أخرى	٧,١	٧,٨	٩,٦	١٥,٢	١٢,٣	١٣,٠
آسيا والمحيط الهادئ	١,٨	٣,١	٣,٠	٢,٩	٢,٦	٢,٩
أوروبا الشرقية	٣,٠	٣,٩	٣,٥	٢,٦	٦,١	٥,٠
العالم	٣,٤	٥,٧	٥,٤	٦,٢	٧,١	٦,٨

المصدر: شعبة النهوض بالمرأة، من (World Government Directory, 1994 (Oxford, Oxford University Press, 1994).

الجدول ٢ - النسبة المئوية للنساء في مواقع صنع القرار بالوزارات السياسية حسب المستوى والمنطقة

المنطقة	١٩٨٧			١٩٩٤		
	الوزاري	المستوى دون الوزاري	المجموع	الوزاري	المستوى دون الوزاري	المجموع
أفريقيا	١,٣	٤,٥	٢,٠	٣,٦	٤,١	٤,٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣,٤	٨,٦	٥,٠	٣,٤	١٢,١	١٠,٤
أوروبا الغربية ودول أخرى	٤,١	٩,٢	٦,١	٧,٥	١٠,٦	٩,٥
آسيا والمحيط الهادئ	٠,٢	١,٤	١,٠	٢,٨	٢,٥	٣,٠
أوروبا الشرقية	٢,٩	٢,١	٢,٤	٠,٠	٠,٥	٠,٥
العالم	٢,٠	٥,٢	٣,١	٣,٦	٥,٥	٥,٣
الشمال الأوروبي	١١,٧	١٠,١	١١,٨	٢٧,٣	١٢,٦	١٩,٢
منطقة البحر الكاريبي	١٠,٠	٢٣,٦	١١,٥	٣,٣	٢٣,٤	١٨,٩
آسيا وجنوب شرقي آسيا	٠,٠	١,٤	٠,٩	٠,٠	٠,٤	٠,٣

المصدر: شعبة النهوض بالمرأة بالأمانة العامة، (World Government Directory, 1994, (Oxford, Oxford University press, 1994).

١١ - هناك مساران للسلطة ولصنع القرار في المجال السياسي، أولهما من خلال العملية السياسية ذاتها، وثانيهما عن طريق سلك الخدمة المدنية، ويفضي الأول أساسا الى المشاركة في البرلمانات وغيرها من الهيئات المنتخبة والى مناصب مثل رؤساء الدول والحكومات المنتخبين أو الى تعيينات في منصب عضو مجلس الوزراء وغيره من المواقع السياسية على مستوى القمة. أما المسار الثاني فيفضي الى المناصب الكبرى في سلك الإدارة وصولا الى المستويات دون الوزارية. وتلك من حيث المبدأ تتسم بطابع غير سياسي في حين أنها في واقع الممارسة كثيرا ما تخضع للتأثير السياسي. ويبدو أن المسار المهني هو النمط السائد على مستوى صنع القرار في المجالات السياسية، إذ أن معظم الموظفين الكبار في السلك الخارجي، وفي مجالات الدفاع والداخلية يصلون الى مواقعهم تلك عن طريق التطور الوظيفي في الأجل الطويل، سواء في موقع السلك الدبلوماسي أو المجال العسكري أو الأمن أو الشرطة. وهم يشكلون كذلك المصدر الرئيسي للتوظيف الذي يُستمد منه مفاوضو السلم الدوليين وحفظة السلم وخبراء الأمن ونزع السلاح. وبما أن المرأة تمثل أقلية في سلك الخدمة الخارجية في معظم البلدان، وهي ممثلة تمثيلا منقوصا في مجالات الأمن والجيش والشرطة، فالنساء مستبعدات عمليا من مجال صنع القرار أو يحال بينهن وبين الوصول الى ما أصبح يوصف بأنه "كتلة حرجة" ومعناها ألا يكون جنس بعينه في موقع أقلية ملموسة ومن ثم يؤدي مهامه بصورة طبيعية سواء على المستويين الوطني أو الدولي.

باء - المرأة في الأمم المتحدة

١٢ - الأمم المتحدة تماثل في هيكلها أجهزة السلطة وصنع القرار الوطنية. فهي تتألف من هيئات شبه تداولية ويعين ممثلون اليها بواسطة بلد كل منهم. وتشمل خدمة مدنية دولية تتشابه في بعض خصائصها مع أي بيروقراطية وطنية، بما في ذلك المبادئ المنظمة لها فيما يتصل بالتوظيف والترقية والتنمية الوظيفية.

١٣ - وخلال السنوات الخمسين من تاريخها، فإن الغالبية العظمى من المندوبين الذين اختارتهم حكوماتهم لتمثيل بلدانهم لدى هيئات الأمم المتحدة كانوا من الذكور. وقلة قليلة من النساء تم تعيينهن للمشاركة وخاصة على مستوى صنع القرار أو في المجالات السياسية. وعلى سبيل المثال فمن بين رؤساء الجمعية العامة المنتخبين منذ عام ١٩٤٥ وعددهم ٤٩ رئيسا، كان هناك سيدتان فقط، هما السيدة فيجايا لاكشمي باندیت من الهند في عام ١٩٥٣ (الدورة الثامنة) والسيدة أنجي بروكس من ليبريا في عام ١٩٦٩ (الدورة الرابعة والعشرين). ومنذ تأسيس الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ لم يكن ثمة قاضيات في محكمة العدل الدولية. ومن بين المؤتمرات العديدة التي عقدتها الأمم المتحدة وترأسها موظفون كبار من المنظمة منذ عام ١٩٤٥ لم تترأس سوى ست نساء مؤتمرات من هذا القبيل ومنها أربعة كانت مؤتمرات عالمية معنية بالمرأة.

١٤ - ومن بين الرؤساء التنفيذيين المنتخبين أو المعينين لمختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من جانب الدول الأعضاء وعددهم ٨٩، لم يكن ثمة امرأة واحدة. ومع ذلك فقد قامت الجمعية العامة بتثبيت

تعيين أربع نساء كرئيسات لبرامج رئيسية بالأمم المتحدة بمن فيهن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (السيدة صاداقو أوغاتا من اليابان) والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (السيدة كاثرين بيرتيني من الولايات المتحدة) والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (السيدة اليزابيث دوسويل من كندا) والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الدكتورة نفيس صادق من باكستان).

١٥ - وفي الأمانة العامة للأمم المتحدة ظلت النساء يشكلن باستمرار أقلية في المناصب الفنية. فبعد النتائج التي توصل اليها مؤتمر عام ١٩٨٥ العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة، وضعت الجمعية العامة هدفا قوامه ٣٠ في المائة من النساء بين الموظفين الفنيين في الأمانة العامة بحلول عام ١٩٩٠. وقد تحقق هذا الهدف في عام ١٩٩١ ومن ثم جرى تنقيحه ليصبح ٣٥ في المائة بحلول عام ١٩٩٥ حيث وضع هدف ٢٥ في المائة لمستويات الإدارة العليا والوسطى والرئيسية. هذا وترد النسبة المئوية للموظفات الفنيات في الأمانة العامة للأمم المتحدة حسب الرتبة في الفترة ١٩٤٩-١٩٩٣ في الجدول ٣ أدناه.

١٦ - وفي الجداول ٣ و ٤ و ٥ أدناه يرد تمثيل الموظفات الفنيات في وكالات مختارة وفي مجالات سياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

الجدول ٣ - النسبة المئوية للموظفات الفنيات في الأمانة العامة للأمم المتحدة حسب الرتبة، ١٩٤٩-١٩٩٣

السنة	مد - ٢ وما فوقها	مد - ١ و ف - ٥	ف - ٤ و ف - ٣	ف - ٢ و ف - ١	جميع الموظفات الفنيات
١٩٤٩	٢,٠٠	٣,٣٦	١٩,٤٣	٤٢,٨٨	٢٣,٤٢
١٩٥٥	٠,٠٠	٢,١٥	١٣,٢٦	٣٠,١٩	١٦,٧٦
١٩٦٠	١,٨٢	٣,٠٤	١٧,٩٣	٣١,٧١	١٨,٧٣
١٩٦٥	٠,٠٠	٤,٢٦	٢٠,١٠	٢٤,٦٥	١٧,٨٤
١٩٧٠	٥,١٠	٥,٩٠	١٨,٧٩	٣٦,١٢	٢٠,١٨
١٩٧٥	٢,٨٨	٧,٢٨	١٩,٣٨	٣٣,٨٣	١٩,٤٠
١٩٨٠	٤,٧٢	٨,٤٩	٢٤,٤٧	٣٩,٠٨	٢٢,٤٠
١٩٨٥	٤,٧٣	١٠,٦٠	٢٨,٦٠	٤٠,٣٣	٢٥,٣٦
١٩٩٠	٨,١٣	١٥,٦٤	٣٣,٧٩	٤٣,٧٨	٢٩,٩٨
١٩٩٣	١٢,٧٥	١٨,٦٩	٣٣,٨٧	٤٧,٤٦	٣١,١٩

المصدر: شعبة النهوض بالمرأة، مجموع من تقارير الأمين العام.

الجدول ٤ - التوزيع حسب نوع الجنس للموظفين الفنيين العاملين في المجالات السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة حسب الإدارة أو المكتب والرتبة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤

الإدارة/المكتب	وكيل أمين عام		أمين عام مساعد		مد - ٢		النسبة المئوية للنساء في الرتبة مد - ٢ وما فوقها	المجموع		النسبة المئوية للنساء بالوظائف الفنية
	سيدة	رجل	سيدة	رجل	سيدة	رجل		سيدة	رجل	
إدارة عمليات حفظ السلم	صفر	١	صفر	٢	١	٣	١٤,٣	١١	٢٢	٣٣,٣
إدارة الشؤون السياسية	صفر	١	١	صفر	١	٩	١٦,٧	٥٤	٨٢	٣٩,٧
المكتب التنفيذي للأمين العام	صفر	١	صفر	٣	١	١	١٦,٧	١١	١٦	٤٠,٧
إدارة الشؤون الإنسانية	صفر	١	صفر	صفر	صفر	٣	٠,٠	٨	٣٠	٢١,١

المصدر: إدارة الموارد البشرية: تكوين الأمانة العامة (A/49/527).

الجدول ٥ - الموظفون في وكالات مختارة بالأمم المتحدة وعدد الموظفين من النساء في الرتبة الفنية أو في رتبة مد - ٢ أو ما فوقها من واقع المجموع

الوكالة	الموظفون الفنيون					الموظفون من الرتبة مد - ٢ أو ما فوقها			
	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٦	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٦	١٩٩٢
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	١٤,١	١٥,٠	٢٣,٤	٣٢,٠	٣٢,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧,٧
الأونروا	٧,٤	٢,٧	٠٠	١٥,٦	١٣,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	١١,٩	١١,١	١١,٦	١٤,٢	١٤,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مجموع الموظفين	١٥,٨	١٧,٢	٢٢,٨	٢٤,٩	٢٨,٠	١,٦	٢,٦	٣,٦	٦,٧

المصدر: "مسائل الموظفين: تكوين الأمانة العامة" عن ١٩٧٦، ١٩٨٠، ١٩٨٧ و ١٩٩٣ (A/31/154، A/35/528، A/42/636، A/48/559). بيانات ١٩٩٤ من "إدارة الموارد البشرية" (A/49/527).

جيم - المرأة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف

١٧ - تتسم البيانات المتعلقة بمشاركة المرأة في مجال الدبلوماسية بأنها متناثرة وغير مكتملة. ولم تجر دراسة استقصائية على مستوى العالم تكفل تقييم الحالة الراهنة ولا يوجد ثمة سوى بضعة بلدان أفادت عن مركز المرأة في مجال الدبلوماسية في إطار الاستعراض والتقييم لعام ١٩٩٤ لاستراتيجيات نيروبي التطلعية. وقد أكدت أن مشاركة المرأة في سلك الخدمة الخارجية والدبلوماسية لم تكن تتماشى مع مساهمتها الملموسة في مجال السلم على الصعيد غير الحكومي. لقد ظل عدد السفيرات قليلا للغاية. وليس

هناك سوى القلة من الدبلوماسيات ممن شاركن في مفاوضات السلم أو نزع السلاح على مستوى العالم. وحتى في البلدان الاسكندنافية، حيث مركز المرأة أكثر تقدما، ما برحت مشاركة المرأة في الدبلوماسية منخفضة نسبيا ولا سيما في المجالات السياسية.

١٨ - وما زالت المرأة غائبة إلى حد كبير عن أعلى المراتب في البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك. ففي عام ١٩٨٩ شكلت النساء ضمن البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة نسبة ٢ في المائة من الدبلوماسيين فيما لم يشمل ٥٧ وفدا أي امرأة بين صفوف موظفيه الدبلوماسيين. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ لم تكن النساء يترأسن سوى ٧ بعثات من بين ١٨٧ بعثة. ومن بين الـ ٢٤٠ مندوبا ممن يحملون رتبة السفير لم يكن هناك سوى ١١ امرأة. ومن مجموع الموظفين الدبلوماسيين في البعثات شكلت النساء ٢٢ في المائة فقط. وفي البعثات الدائمة التابعة إلى ٦٧ من الدول الأعضاء لم يكن هناك نساء على الاطلاق. وهذه الأرقام تعكس الزيادة الضئيلة منذ عام ١٩٤٩ عندما كانت النساء عند المستوى الدبلوماسي في البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة يشكلن ١٦ في المائة من المجموع.

١٩ - وما زالت المرأة ممثلة بصورة منقوصة في مجالات من قبيل الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ومفاوضات نزع السلاح والأمن والسلم وحل المنازعات، وهي مجالات جوهرية بالنسبة لحفظ السلم والاستقرار بالمقارنة مع ميادين أخرى للدبلوماسية المتعددة الأطراف أي الميادين الاجتماعية أو الثقافية.

دال - المرأة في القوات المسلحة والشرطة الوطنية

٢٠ - ما برحت مسألة مشاركة المرأة في الخدمة العسكرية مسألة خلافية إذ يتصور الكثير من الرجال والنساء أن هذه مسألة تهم الرجل بالدرجة الأولى.

٢١ - ولا تستطيع المرأة، بحكم كونها خارج صفوف العسكرية، أن تشارك في صنع القرار المتعلق باستخدام القوات المسلحة أو بالتغيرات في المؤسسات العسكرية، فضلا عن السيطرة الشاملة على أدائها. ومن المعروف أن أي هيئة عسكرية عادة ما تشكل نسبة كبيرة من الانفاق العام وهي تشكل رب عمل له أهميته كما تكفل فرصا للتوظيف والتدريب تفضي الى مهن غير عسكرية.

٢٢ - وقلما أفادت الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عن سبل انخراط المرأة في الخدمة العسكرية وثمة بلدان منها على سبيل المثال استراليا، وألمانيا، وتايلند والنمسا ونيوزيلندا لها تحفظات معينة على أحكام مختلفة في الاتفاقية ومنها المادتان ٧ و ٨ اللتان تشيران الى اشتراك المرأة في الخدمة العسكرية. على أن أكبر كمية من البيانات توجد عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو) واتحاد أوروبا الغربية. ونصف هذه الدول لديها تشريعات وسياسات تستبعد المرأة من ميدان القتال برغم ما لقيه انخراط المرأة في المجالات العسكرية الأخرى من تشجيع حيث تتقاضى الأجر المناسب وتتلقى التدريبات المناسبة وتخضع للانضباط الملائم مثل الرجل سواء بسواء.

ومعظم القواعد تتيح للنساء الحوامل البقاء في الخدمة وتكفل إجازات الوالدية ولكن كثيرا منها يحد من فرص الترقي إلى الرتب التي يمكن أن تحرزها المرأة.

٢٣ - وفي قلة من البلدان فقط تفتح مواقع الخدمة القتالية أمام المرأة وتشمل هذه البلدان بلجيكا وزامبيا وفنزويلا ولكسمبرغ والنرويج وهولندا. ولكن حتى في تلك الجيوش، لا توجد غالبية من النساء في الوحدات المقاتلة. وفي معظم البلدان، تظل النساء العاملات في السلك العسكري ممثلات في الأفرع التي يغلب عليها الطابع الطبي أو الإداري أو القانوني أو الاتصالي أو التعبوي أو النقلي أو التعليمي. وطبقا للتقارير الوطنية المقدمة من أجل الاستعراض والتقييم الثاني لاستراتيجيات نيروبي، فإن مشاركة المرأة بالقوات المسلحة في مناصب الضباط وحتى في أعلى المناصب في حال من التزايد إذ تصل الى نحو ١٢ في المائة في قلة من البلدان ومنها بضعة بلدان وصلت فيها المرأة الى رتب القمة. ونفس الاتجاه يلاحظ فيما يتعلق بالنساء من المرشحات وخريجات الأكاديميات العسكرية.

٢٤ - وتشير التحليلات للتقارير الوطنية التي قدمها ١٩ بلدا وعالجت هذا الموضوع في الاستعراض والتقييم، إلى أن مشاركة المرأة في معظم هذه البلدان التسعة عشر في قوة الشرطة سواء من حيث العدد أو الرتبة كانت متزايدة. ومعظم الزيادة حدثت في السنوات الخمس الماضية. ويصدق الشيء نفسه على النساء المرشحات والمتدربات اللائي وصلن في عام ١٩٩٣ الى ٣٣ من المجموع في بلد واحد. وفي بلد آخر بلغت نسبة النساء في موقع رؤساء الشرطة ١٣ في المائة. إلا أن معظم النساء في قوة الشرطة يقال بأنهن انتدبن الى مجالات تعالج أمر العنف الموجه ضد المرأة بما في ذلك الاغتصاب وكذلك الى سجون النساء والى مهام معاملة السجينات حيث فرص الترقي والتطور الوظيفي محدودة.

هاء - المرأة في مجال حفظ السلم

٢٥ - مسألة مشاركة المرأة في صفوف الجيش والشرطة تكتسب أهمية خاصة في عمليات الأمم المتحدة المتصلة بالسلم والأمن التي يتمثل هدفها الرئيسي في تحاشي وقوع نزاع أو نزع فتيله سعيا إلى التوصل لحلول سلمية. ويعكس غياب المرأة بين صفوف الأفراد العسكريين في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم غيابها في القوات العسكرية في البلدان التي تقدم قوات الى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. ومع ذلك فقد كانت المرأة نشيطة، وان كان تمثيلها منقوصا بدرجة كبيرة، في المشاركة بعمليات حفظ السلم على مستوى الأدوار المدنية، إذ تزاول النساء مجموعة متنوعة من المهام فتعمل المرأة بين صفوف موظفي الملاك الطبي أو الإداري أو في مجالات التزويد والسوقيات أو في الإشراف على الانتخابات أو تعمل كمفاوضة أو مدربة في مجالات المصالحة الوطنية أو بناء الديمقراطية.

٢٦ - ومنذ إنشاء الأمم المتحدة حتى عام ١٩٩٣ كان هناك ٣٦ من عمليات السلم والأمن منها ٢٠ عملية تمت بعد عام ١٩٨٦. وما يكاد يكون جميع عمليات حفظ السلم، باستثناء واحدة منها نفذت في الكونغو بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٤، كان يتسم بالطابع العسكري الخالص من حيث التوجيه. وفي الفترة ١٩٨٩-١٩٥٧

لم يكن ثمة سوى ٢٠ امرأة بين مجموع يقرب من ٠٠٠ ١٠ من الأفراد العسكريين. وجاء هذا أساسا نتيجة استبعاد المرأة من القوات المسلحة الوطنية في معظم البلدان بل ونتيجة حظر أوسع نطاقا على قيام المرأة بأدوار قتالية. وأدى ذلك الى أن قلة قليلة من النساء عملن ضمن صفوف الوحدات العسكرية الوطنية بل وكانت هذه القلة النسائية مقصورة أساسا على الميدان الطبي. وبرغم ما حدث من توسع في عدد عمليات حفظ السلم الى ١٧ في عام ١٩٩٣ وانخراط النساء كضابطات في وحدات القتال في أربعة بلدان، فإن النسبة المئوية للمرأة في بعثات حفظ السلم العسكرية والبوليسية بقيت منخفضة للغاية حيث قاربت ٢ في المائة. ويبين الجدولان ٦ و ٧ توزيع الأفراد من النساء على مستوى البعثات المختلفة.

الجـــدول ٦ - موظفو الأمم المتحدة المدنيون الدوليون فـي بعثات حفظ السلم حسب الفئة والبعثة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

البعثة	البلد	جميع الفئات		ف - ٥ - أمين عام مساعد		ف - ١ - ف - ٤		خ ع - ١- خ ع -٧		خدمة ميدانية - ١ خدمة ميدانية - ٧	
		المجموع	نسبة النساء المئوية	المجموع	نسبة النساء المئوية	المجموع	نسبة النساء المئوية	المجموع	نسبة النساء المئوية	المجموع	نسبة النساء المئوية
عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال	الصومال	٣٧٣	٢٧	١٨	صفر	١٠٨	١٥,٧	١٥٠	٥٤	٩٧	٣,١
سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا	كمبوديا	٣٣٨	٣٩,٩	٦	صفر	٤٥	١٥,٦	٢٠٩	٥٧,٩	٧٨	٩
قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا	يوغوسلافيا	٣١٤	٤١,٤	٢٠	١٥	٨٣	١٨,١	١٥٩	٦٨,٦	٥٢	٥,٨
عملية الأمم المتحدة في موزامبيق	موزامبيق	١٦٧	٣٥,٥	١٠	١٠	٤١	٣٤,١	٦٨	٥٨,٨	٤٩	٨,٢
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	لبنان	١٠٣	٢١,٦	٣	صفر	١٥	٦,٧	٤٤	٧٠,٦	١٠١	٣
قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص	قبرص	٣١	٢٢,٦	٤	صفر	٢	٥٠	٦	٦٦,٧	١٩	١٠,٦
قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك	الجـــولان السوري	٣٠	٦,٧	٢	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٨	٧,١
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور	السلفادور	١٤٠	٤٢,١	١٧	٥,٩	٨٢	٤٨,٨	٢٦	٦٥,٤	١٦	٦,٣
بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت	العـــراق/ الكويت	٧٨	١٧,٩	٤	٢٥	٥	صفر	٢٦	٤٦,٢	٤٣	٢,٣
بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية	الصحـــراء الغربية	١٠٠	٢٥	٥	صفر	٢٣	٢٦,١	٤٧	٤٠,٤	٢٧	صفر
بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا	أنغولا	٥٠	٢٨	٥	صفر	٧	١٤,٣	٢٢	٥٩,١	١٦	صفر
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا	رواندا	٤٨	٢٩,٢	٣	صفر	٤	٢٥	٢١	٦١,٩	٢٠	صفر
هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين	القدس	١٤١	١٣,٥	٣	صفر	صفر	صفر	١٦	٨١,٣	١٢٢	٤,٩
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا	ليبريا	٢٢	٣١,٨	صفر	صفر	٢	صفر	١١	٥٤,٥	٩	١١,١
بعثة الأمم المتحدة في هايتي	هايتي			صفر		صفر		صفر		صفر	
فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان	الهنـــــد/ باكستان	٢٤	١٢,٥	١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٣	١٣
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا	جورجيا	٤	٢٥	١		صفر	صفر	١	صفر	٢	٥٠

المصدر: شعبة النهوض بالمرأة، من واقع معلومات مقدمة من شعبة العمليات الميدانية.

الجـــدول ٧ - الأفراد الذين تساهم بهم حاليا الدول الأعضاء في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم حسب البعثة، ١٩٩٣

البعثة	البلد	جميع الأفراد		العسكريون[أ]		الشرطة المدنية		المراقبون العسكريون	
		المجموع	نسبة النساء المئوية	المجموع	نسبة النساء المئوية	المجموع	نسبة النساء المئوية	المجموع	نسبة النساء المئوية
عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال	الصومال	٢٩ ٧٠٣	٢,١	٢٩ ٧٠٣	٢,١	صفر	غير متاح		
سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا[ب]	كمبوديا	١٩ ٢٣٢	غير متاح	١٥ ٦٨٤	غير متاح	٣ ٥٤٨	٠,٢	٤٨٦	غير متاح
قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا	يوغوسلافيا	٢٤ ٨٥٣	١,٦	٢٤ ٢٠٠	١,٦	٦٥٣	٢,١	٥٩٢	صفر
عملية الأمم المتحدة في موزامبيق	موزامبيق	٦ ٥٠١	٠,١	٦ ٥٠١	٠,١	صفر	غير متاح	٣٠٢	صفر
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	لبنان	٥ ٢٤٧	٢,٣	٥ ٢٤٧	٢,٣	صفر	غير متاح		
قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص	قبرص	١ ٢٣٧	١,١	١ ٢٠١	٠,٧	٣٦	١٦,٧	١٢	صفر
قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك	الجولان السوري	١ ١٠٣	٤,٠	١ ١٠٣	٤,٠	صفر	غير متاح		
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور[ج]	السلفادور	٧٠٦	٠,٣	١٦١	٠,٦	٥٤٥	٠,٢	١٦١	٠,٦
بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت	العراق/ الكويت	٣٦٩	١,٩	٣٦٩	١,٩	صفر	غير متاح	٢٥٤	صفر
بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية[د]	الصحراء الغربية	٣٥٠	٩,٤	٣٢٤	١٠,٢	٢٦	صفر	٢٣٣	٣
بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا	أنغولا	٣١٦	١,٠	٢٥٦	صفر	٦٠	٥	٢٥٦	صفر
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا	رواندا	٥١٢	صفر	٥١٠	صفر	٢	صفر	٦٦	صفر
هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين	القدس	٢٢٠	صفر	٢٢٠	صفر	صفر	غير متاح	٢٢٠	صفر
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا	ليبريا	٢٤٦	صفر	٢٤٦	صفر	صفر		١٨١	صفر
بعثة الأمم المتحدة في هايتي	هايتي	١١٣	٢,٧	٦٢	صفر	٥١	٥,٩		
فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان	الهند/ باكستان	٣٨	صفر	٣٨	صفر	صفر		٣٨	صفر
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا	جورجيا	١٢	صفر	١٢	صفر	صفر		١٢	صفر

المصدر: شعبة النهوض بالمرأة، من واقع معلومات مقدمة من شعبة العمليات الميدانية.

(أ) بما في ذلك جميع الأفراد العسكريين (مثلا الضباط والمراقبون العسكريون المعينون)، باستثناء الشرطة المدنية.

(ب) الأرقام تعكس مستويات التوظيف في الربع الثاني من عام ١٩٩٣.

(ج) الأرقام تعكس وزع الأفراد خلال مجمل فترة عام ١٩٩٣.

(د) الأرقام العسكرية تستند الى البيانات الميدانية وطول أمد فترات التناوب فيما بين الدول الأعضاء المساهمة.

٢٧ - وخلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٨، تراوحت مشاركة المرأة في العناصر المدنية من عمليات حفظ السلم بين ٥,٣ في المائة الى ٢٣ في المائة حيث كانت أعلى مشاركة في عملية الكونغو عام ١٩٦١. وقد شارك المزيد من النساء في إطار هذه الأدوار المتوسعة التي تجاوزت المهام العسكرية البحتة لتصل الى الاشراف على الانتخابات وحماية حقوق الانسان والعمل في مجال الشرطة وتقديم المساعدة الاستشارية والانسانية وتعزيز المصالحة الوطنية والديمقراطية.

٢٨ - إلا أن التجربة الايجابية في ناميبيا لم تتكرر في أي عملية أخرى لصنع السلم. بل اتسمت عملية كبيرة، في كمبوديا (بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا ثم سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، ١٩٩١-١٩٩٣) بخيبة أمل خاصة حيث لم تتول المرأة أيا من مناصب صنع القرار رغم مشاركة كثير من المدنيات في البعثة. وهكذا شغل الرجال جميع وظائف المدير (سبعة من رتبة مد - ٢) و ١٣ في وظيفة المدير الإقليمي (ف - ٥ و مد - ١).

٢٩ - في عام ١٩٩٣، كانت المرأة تشكل ٣١,٨ في المائة من عدد الموظفين المدنيين (باستثناء الموظفين المعينين محليا) الذين كانوا يعملون في ١١ بعثة من ١٩ بعثة للأمن والسلم وكانت أكبر مشاركة للنساء في ١٢ بعثة أنشئت بعد عام ١٩٩٠. بيد أن غالبية النساء في تلك البعثات كانت تتولى وظائف كتابية.

٣٠ - وعلى مدى تاريخ حفظ السلم، كان هناك امرأتان فقط على قمة مستوى صنع القرار هما: السيدة مارجريت آنستي الممثلة الخاصة في أنغولا والسيدة انجيلا كينغ رئيسة البعثة في جنوب افريقيا ثم نائبة الممثل الخاص. وكانت السيدة آنستي المرأة الوحيدة بين ٢٥ من الممثلين الخاصين الذين عينهم الأمين العام منذ عام ١٩٤٥. فيما كانت السيدة كينغ رئيسة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب افريقيا في مرحلتها الأولية عندما كانت صغيرة وكانت المرأة تشكل ٥٠ في المائة من قوامها. وبعد توسع البعثة قبل مرحلة الانتخابات ووصول رئيس جديد وفضلا عن العديد من مراقبي الانتخابات من الرجال، الذين اختارتهم الحكومات، انخفض حجم مشاركة المرأة انخفاضا مشهودا.

٣١ - وقد قدمت التقارير الوطنية للاستعراض والتقييم الثاني معلومات عن الوحدات الوطنية، وخاصة في عملية عاصفة الصحراء في الكويت في عام ١٩٩٠-١٩٩١ حيث كانت المرأة تمثل ٧ في المائة من القوات العسكرية. وعملت المرأة في جميع المواقع بما في ذلك المناطق الصحراوية غير المنظورة في الوظائف الكتابية والميكانيكية وفي توفير الرعاية الصحية والتزويد بالوقود وتحليل المعلومات وقيادة طائرات الهليكوبتر وأعمال الشرطة العسكرية. ورغم منعها من القتال فقد تلقت جميع البدلات والأوسمة ذات الصلة. وكانت الآراء فيما يتعلق بأداء المرأة إيجابية للغاية. وعاشت المرأة أوضاعا قاسية شبيهة بالتي عاشها الرجل حيث لم تكن القوة البدنية أو نوع الجنس عائقا عن تحقيق التجانس في الوحدة. بل كان أداء الوحدات المختلطة في بعض الأحيان أفضل من غيرها.

٣٢ - وشاركت المرأة سواء كانت عسكرية أو مدنية أو تعمل في مجال الشرطة، في جميع مستويات تلك العمليات وأثبتت كفاءتها وتفانيها واستعدادها لتحمل المشاق وإنجاز أي مهمة. بيد أن المرأة لا تجد المعاملة المتساوية مثل الرجل في التعيين لعمليات السلم والأمن أو تحديد المسؤوليات أو الاستخدام الكامل لقدراتها. ونظرا لازدياد المهام المدنية والسياسية في تلك العمليات فإن استبعاد المرأة على نحو كامل من الوحدات العسكرية الوطنية لم يعد سببا لضعف تمثيلها النسبي.

ثانيا - مساهمات المرأة في مجالي السلم والأمن والمعوقات التي تصادفها والحوافز المقدمة لها

٣٣ - تشير بحوث الجماعات الصغيرة المجراة على الهيئات ذات المنحى الوظيفي أنه من أجل تحقيق فارق موضوعي في صنع القرار من حيث المحتوى والأولويات والأسلوب ومناخ العمل وديناميات المجموعات، يجب الوصول إلى "كتلة حرجة" بمعنى إشراك ٣٠ إلى ٣٥ في المائة على الأقل من فئات الأقلية. وقد حققت المرأة ذلك في مستوى صنع القرار الوطني في عدد قليل من البلدان. وتبين التجربة أن المرأة عندما تصرفت النساء على أساس من التضامن في تلك البلدان استطاعت المرأة أن تحدث أثرا ملموسا في القرارات السياسية وفي الثقافة السياسية. ولوحظ أيضا اختلاف الأسلوب السياسي لدى المرأة، فكلما انضمت المرأة إلى هيئات صنع القرار بأعداد كافية استطاعت أن توجد مناخا أكثر تعاونية ويتميز بالاحترام المتبادل والاستقلال عن الاختلافات السياسية السائدة والسعي إلى إيجاد توافق أو تراض بين الآراء بدلا من الحلول المتمثلة في النصر أو الهزيمة. وكانت المرأة تركز دائما على حل المشاكل بدلا من الجدال بشأنها. وستكون جميع تلك الخصائص مفيدة بصفة خاصة إذا طبقت على مسائل السلم والأمن ومنع النزاعات وحلها وبناء السلم.

٣٤ - وفي حين أن المعلومات المتعلقة بتأثير المرأة في أعلى المستويات لصنع القرار تقتصر طبيعيا على البلدان القليلة التي أحرزت "الكتلة الحرجة"، إلا أنه يوجد دليل متزايد على أن مواقف المرأة السياسية ولا سيما مجموعات النساء في القواعد الشعبية، تختلف عن اتجاهات الرجل بشأن كثير من المشاكل العالمية بما فيها السلم والأمن.

٣٥ - وطبقا لاستطلاعات واستقصاءات الرأي العام وغيرها من مصادر المعلومات في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، فإن النزعة العسكرية لدى المرأة تقل عنها لدى الرجل حيث المرأة أكثر اهتماما من الرجل بحفظ السلم وأشد معارضة لأي شكل من أشكال زيادة الطابع العسكري أو الطاقة النووية. وكما لوحظت الاختلافات في اتجاهات الرجل والمرأة فيما يتعلق بقضايا السياسة الوطنية بما فيها قضايا السلم والأمن في عدد من البلدان. فعلى سبيل المثال، تبين الدراسات في الولايات المتحدة أن للنساء اللاتي يشغلن المناصب الكبرى اتجاها مغايرا تجاه الحرب والسلم والطاقة النووية وعقوبة الإعدام وحقوق الإنجاب. وتؤكد التحليلات لأنماط التصويت في مجلس النواب بالولايات المتحدة في الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٨٣ هذه الاختلافات. وقد كانت الزعيمات السياسيات أكثر معارضة لاستخدام القوة وأكثر تأييدا للمنظمات الدولية.

٣٦ - وعلى سبيل المثال يؤكد الاستعراض والتقييم الثاني، التقرير الوطني للولايات المتحدة وجود فجوة حسب نوع الجنس بين اتجاهات الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحرب والسلم، كما انعكس قدر كبير من الاختلافات الأساسية في استطلاعات الرأي العام بشأن قضايا الإنفاق العسكري والبرامج الاجتماعية وأولويات التمويل.

٣٧ - وفي بعض البلدان النامية استطاعت المرأة أن تثير القضايا التي تحظى باهتمامها لتضعها على جدول الأعمال العام. فالمرأة في الهند وفي كينيا استطاعت تغير كثيرا من الاتجاهات العامة والسياسات المتعلقة بالقضايا البيئية. أما في المكسيك والبرازيل فقد استطاعت المرأة تغيير الاتجاهات والتشريعات الخاصة بالاغتصاب والعنف المنزلي وجعلها جرائم جنائية خطيرة. وفي جنوب افريقيا اقترحت المرأة إصدار تشريعات متوازنة تراعي الفروق بين الجنسين.

٣٨ - وفيما يتعلق بالأدلة المتوافرة للأمم المتحدة في عمليات السلم والأمن، فقد خلصت الاستعراضات الداخلية التي أجراها الذكور والإناث من المشاركين في عمليات السلم والأمن التي اضطلعت بها الأمم المتحدة مؤخرا، إلى أن مشاركة المرأة كانت عاملا حفازا في نشوء عدد من الاتجاهات والمبادرات الجديدة. فعلى سبيل المثال:

(أ) عندما يكون عدد النساء كبيرا في إحدى عمليات السلم والأمن تقوم النساء في البلد المضيف بتعبئة صفوفهن؛

(ب) وتجلت ضمن جداول المهام المطلوبة، القضايا المتعلقة بالحاجة إلى مدونة لقواعد السلوك للمشاركين في عملية السلم والأمن؛

(ج) تعتبر المرأة عاملا لتهدئة التوترات بفضل تعاطفها وعدم رغبتها في استخدام القوة وتوفيرها لعنصر المصالحة وحسن استعدادها للاستماع والتعلم من الوضع القائم وعكسها وتعبيرها عن

صورة الاستقرار والسلطة المعنوية التي تعزز عملية السلم. ويبدو أن وجودها يعزز الالتزام بمبدأ عدم تسليح مراقبي الأمم المتحدة للسلم وعدم استخدامهم أسلحتهم إلا في حالة الدفاع عن النفس؛

(د) أثبتت المرأة القدرة على اكتساب ثقة واطمئنان السكان المحليين؛

(هـ) ينظر إلى المرأة بوصفها مفاوضة أقل خطورة بل وفعالة في اقتراح الحلول وهي تنحو منحا عمليا وتتحلى بمزيد من الاستعداد لاتخاد إجراءات غير تقليدية مثل الاشتراك في الاجتماعات المحلية وفي المجتمعات المتوترة التي تشهد نزاعا والاشتراك في الصلوات أو الأغاني من أجل تحقيق المصالحة؛

(و) تصل المرأة إلى مجموعات ربما يجد الرجل صعوبة في الوصول إليها وقد شاركت في مشاريع المجتعات المحلية مثل تثقيف الناخبين؛

(ز) ساعدت المرأة في تغيير الآراء والصورة التقليدية للمرأة؛

(ح) كانت المرأة مستعدة للوزع دون أن يقيدها عنصر الخطر فضلا عن استعدادها لقبول التحديات للعمل في الميدان. وقد عملت على نحو فعال مع كل من الشرطة العسكرية والشرطة المدنية وهي تعتبر أن خبرتها الميدانية عنصرا حفازا نظرا لأنها تعطى في العادة مسؤوليات أكبر مما يوكل إليها في المقر؛

(ط) وحتى في البلدان التي توصف بأنها تقليدية أو "حساسة ثقافيا" لوجود المرأة فقد أثبتت المرأة فعاليتها.

٣٩ - وبالإضافة إلى المعوقات العادية التي تواجهها المرأة في الوصول إلى مناصب لصنع القرار وعلى نحو ما تم تفصيله في تقارير سابقة، فهنالك بعض المعوقات الخاصة التي تواجه المرأة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم والأمن. وتتعلق أولى العقبات بالتعيين والتنسيب وبمجمل أوضاع المرأة في منظومة الأمم المتحدة. كما يتصل المعوق الثاني بمشاركتها في البعثة. وقد تم تحديد المعلوقات التالية:

(أ) إن مشاركة المرأة شأنها شأن مشاركة الرجل في هذه البعثات لا تؤدي إلى أي اعتراف رسمي أو ترقية بعد عودتها إلى المقر. وفي بعض الحالات تنعكس المشاركة في البعثة في حدوث أثر سلبي فيما يتعلق بتطورها الوظيفي وترقيتها. إذ أن بعض المشاركات لا يستطعن العودة إلى مناصبهن الأصلية؛

(ب) إن معايير التعيين للبعثات والإجراءات الواجب تطبيقها تفتقر إلى الشفافية ولا يتم إعلانها بشكل كاف. ولم تستخدم التجربة الإيجابية في ناميبيا كنموذج فيما يتعلق باستخدام المزيد من النساء في منظومة الأمم المتحدة للعمل في البعثات؛

(ج) وبالرغم من أن غياب المقابلات الختامية الكفيلة بتسجيل تجربة المشاركين في البعثة أمر يتعلق بكل من الرجل والمرأة، فإنه يؤثر على المرأة على نحو خاص بوصفها "عنصرا مستجدا" أو "أقلية" في تلك البعثات، فضلا عن حقيقة أن المشاركة الخاصة للمرأة لا يتم توثيقها؛

(د) أدى التصور غير الصحيح بأن المرأة تحتاج إلى المزيد من الأمان وأنها ضعيفة ولا تستطيع تحمل المشاق، لضيق فرص انتدابها بل وضيق مشاركتها في الغالب في بعض البعثات.

٤٠ - ولقد شملت العوامل المؤدية إلى مشاركة المرأة في عمليات السلم والأمن الالتزام من جانب قيادة البعثة والاحترام لمبادئ الأمم المتحدة بما فيها التوازن بين الجنسين وتكافؤ الفرص في مجال التنمية الوظيفية والاستخدام على مدار عملية تخطيط البعثة وأدائها وتقييمها والشفافية في تعيين وتنسيب وتقييم الموظفين المشاركين في البعثة والترابط بين السلوك أثناء البعثة وآفاق التطور الوظيفي والمحاولات النشطة لتعيين المؤهلات من النساء في خدمة البعثة داخل منظومة الأمم المتحدة وإصدار توجيهات تتعلق بالسياسة تشجع الحكومات على تقديم ترشيحات للإناث وإدراج عنصر لنوع الجنس ضمن تدريب القيادات والوحدات الوطنية.

٤١ - وينبغي ملاحظة أن زيادة عدد النساء في مستويات صنع القرار تنطوي على إمكانية أوسع في تطوير مستقبل المرأة. ففي أربع من وكالات الأمم المتحدة التي ترأسها نساء، طرأت زيادة كبيرة على نسبة النساء من الفئات الفنية وفي معظم الحالات في المستويين المتوسط والأعلى من الإدارة.

ثالثا - التوصيات بزيادة مشاركة المرأة في مجالات السلم والأمن

٤٢ - ينبغي أن تبذل الجهود لزيادة نسبة مشاركة المرأة في مجالات السلم والأمن تنفيذا للهدف المتمثل بتحسين مركز المرأة في الأمم المتحدة وبالتالي:

(أ) ينبغي أن تشمل جميع قوائم المرشحين لأي منصب، مرشحين من الرجال ومن النساء على السواء؛

(ب) ينبغي أن يطلب مديرو البرامج تقديم سجلات بالنساء المؤهلات كجزء من كل بحث يتم بشأن الموظفين بحيث يمكن تقديمه إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والجماعات النسائية بجميع أنواعها وإلى الرابطات المهنية.

٤٣ - من أجل فعالية الاستفادة من مشاركة المرأة في جميع أنشطة السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة:

(أ) ينبغي بذل الجهود لزيادة نسبة مشاركة المرأة في جميع عمليات حفظ السلم وصنع السلم وبناء السلم والدبلوماسية الوقائية والأنشطة الوقائية بما في ذلك بعثات تقصي الحقائق وبعثات المراقبة بغرض تحقيق الهدف المتمثل في ٤٠ في المائة على الأقل؛

(ب) ينبغي توحيد الأفرقة النسائية لتقصي الحقائق وتقديم المساعدة عندما يكون من الأفضل أن تعالج الحالة بواسطة المرأة مثل حالات وجود المعوقات الثقافية أو عندما تستدعي الضرورة مواجهة مشاكل تتعلق بالعنف الموجه ضد المرأة ولا سيما حالات الاغتصاب.

(ج) وانسجاما مع الأهداف المتفق عليها بالفعل، ينبغي أن تزيد الدول النسبة المئوية لمشاركة المرأة في جميع محافل الأمم المتحدة وفي الأنشطة التي تضطلع بها فيما يتعلق بالسلم والأمن.

٤٤ - ومن أجل إيجاد البدائل عن استخدام القوة والعمل العسكري يمكن القيام بعدد من المبادرات:

(أ) يمكن أن يصبح تسجيل تطوير الأسلحة وانتاجها ووزعها وبيعها إلزاميا وذلك بغرض القضاء عليها. وكخطوة أولى يمكن توسيع سجل الأمم المتحدة لعمليات نقل الأسلحة ليشمل انتاجها على أن يشمل جميع أنواع الأسلحة؛

(ب) يمكن أن تفرض الحكومات الوطنية والمحلية قيودا على الأسلحة الخفيفة والشخصية؛

(ج) يمكن أن يقوم الآباء والمعلمون ومجموعات الدعوة لصالح الطفل والمنظمات المماثلة بحملة تثقيفية عامة لاسترعاء الانتباه إلى الصلة بين اللعب العنيف ودمى الأسلحة وثقافة العنف؛

(د) بما أن متطوعي الأمم المتحدة ومتطوعين من المنظمات غير الحكومية على نطاق العالم قد ساهموا مساهمة كبيرة في إقرار السلم ولا سيما على مستوى المجتمعات المحلية وفي الحالات التي لم ينجح فيها الرجل ومنها على سبيل المثال تقديم المشورة لضحايا الاغتصاب، ينبغي التشجيع على زيادة مشاركة المرأة في أدوار تطوعية معترف بها.

(هـ) أن يضاف إلى مجموعة إجراءات صنع السلم المتاحة في الأمم المتحدة، الممارسات التقليدية الواعية لنوعي الجنس في حل المنازعات وتحقيق المصالحة كتلك المبينة في خطة عمل كبالا بشأن المرأة والسلم؛

(و) ينبغي منح الاعتراف والتأييد للمبادرات والإجراءات المبتكرة من جانب المرأة من السكان الأصليين، لصالح السلم، التي تتم وسط مخاطر كبيرة وفي مناطق يسودها نزاعات بالغة العنف.

٤٥ - من أجل تحسين قدرة الأمم المتحدة على تعزيز السلم والأمن بطريقة تراعي منظور الجنسين بما في ذلك القضاء على التمييز بين الذكر والأنثى أو التحرش، وسوء المعاملة، فإن الأمر يحتاج إلى النظر في عدد من التدابير واتخاذ إجراء بشأنها:

(أ) ينبغي تعريف الاغتصاب الواقع أثناء الحرب بوصفه جريمة حرب جسيمة تصل إلى مستوى الإرهاب أو التعذيب وإضافتها بالتالي إلى المادة ٧٥ من بروتوكول جنيف الرابع؛

(ب) ينبغي أن يصبح التدريب الذي يراعي الفوارق بين الجنسين إلزاميا لجميع الموظفين (الذكور والإناث) في الأنشطة المتصلة بالسلم والأمن، بوصفه مسؤولية أولية للبلدان المساهمة بقوات ومن ثم ينبغي تعزيزه وزيادته من قبل الأمم المتحدة من أجل جميع عمليات حفظ السلم؛

(ج) ينبغي النظر في الامتثال للسياسات المتعلقة بعدم التمييز كما هو مبين في الميثاق والنظام الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة وفي سياسات الأمين العام، وذلك في جميع استعراضات أداء الوظائف وأن يكون لها وزن ملائم في تحديد المركز التعاقدي وفي الترقي على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(د) يمكن أن تجري الأمم المتحدة بحوثا بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومعاهد أبحاث السلم عن نطاق وطابع وفعالية مشاركة المرأة في عمليات وحركات السلم الدولية والوطنية والمحلية وفي الآليات التقليدية لاحتواء العنف وحل النزاعات ومفاهيم الجماهير عن السلم والأمن.

الحواشي

(١) قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤، المرفق، الفقرة ٧.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٨.